المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية

العقدة في يد لبنان.. وعين لبنان على من لا يحل!

لم تشهد المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية – الأميركية في جولاتها الثلاث الأخيرة تقدما ملموسا في الاتجاه الذي يفترض ان تسير نحوه. ولا يعود السبب في ذلك فقط الى تشدد الجانبين اللبناني والصهيوني في مواقفهما بحيث بديا كما لو انهما يبتعدان عن بعضهما او يراوحان في مكانهما اكثر مما يقتربان، وانما يرجع هذا السبب ايضا الى ان المفاوضات الحقيقية كانت تجري في الاسبوعين الماضيين بعيدا عن خلدة والخالصة. والجولات الأخيرة كان الهدف منها، كما اوضحت مصادر لبنانية رسمية، اظهار ان المفاوضات مستمرة اكثر من محاولة التوصل الى نتائج، انتظارا لما تسفر عنه حركة الاتصالات الدائبة بين بيروت والقدس المحتلة والقاهرة وواشنطن وتونس.

في كل الأحوال فان الموقف منذ الجولة التاسعة للمفاوضات (وفي هذا اليوم يصبح العدد ١٣ جولة) يتميز برفع الجانب الصهيوني، جولة بعد جولة، من وتيرة شروطه ومطالبه، بل انه القى على طاولة المفاوضات وخارجها كل هذه الشروط والمطالب. وأرفق ذلك بحملة قوية من التهديدات والضغوط لحمل لبنان على تلبيتها بالكامل.

ويبدو واضحا الآن اكثر مما في السابق انه ليس امام لبنان الا الاستسلام للارادة الصهيونية او مواجهتها بحزم وايقاف المفاوضات، وعلى الأقل التهديد بذلك، لأن «اسرائيل» ما فتئت تؤكد وتعيد التأكيد على مطالبها نهائية وكلية لاتقبل التخفيف او التجزئة، واذا اراد لبنان ازنها فهو بين يديه، وان اراد غزالا فليس لدى «اسرائيل» ما تقدمه للبنان غير الأرنب! والموقف الصهيوني هذا لم يقتصر التعبير عنه في الجولات الأخيرة للمفاوضات فقط، بل واكدته ايضا تصريحات كبار المسؤولين الصهاينة. فالحكومة الاسرائيلية التي اجتمعت عشية الجولة الحادية عشرة في الأسبوع الماضي، أعلنت تمسكها القوي باقامة ما بين ثلاث وخمس محطات للانذار المبكر على الأراضي اللبنانية، وتحت ادارة الجيش الصهيوني، ورفضها لفكرة اشراف عناصر من القوات متعددة الجنسية على هذه المحطات. كما اكدت من جديد «اهمية» الترتيبات الأمنية التي تصر «اسرائيل» على اتخاذها في جنوب لبنان، ويدخل في هذا الاطار اعطاء دور لميليشيات سعد حداد في السيطرة على المناطق الجنوبية.

وأعاد اجتماع الحكومة الصهيونية التأكيد على بقية المطالب الاسرائيلية: فتح الحدود والمضي في اجراءات التطبيع وتوقيع اتفاق رسمي ينظم كل ذلك. وقد طالب السفير «الاسرائيلي» واشنطن موشيه ارنز، بقصد معاهدة صلح لبنانية – اسرائيلية حتى قبيل انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، مشيرا في هذا الى ان المعاهدة المصرية – الاسرائيلية جرى التوقيع عليها بينما كانت القوات «الاسرائيلية» لا تزال ترابط في سيناء.

ولقد نقل وزير الحرب الاسرائيلي اريل شارون الأمر الى مستوى اعلى، عند زيارته لبيروت في السابع والعشرين من الشهر الماضي، اذ قال شارون ان مايسمى بعقدة الجمود في المفاوضات اللبنانية الصهيونية لن تحل الا باجراء مفاوضات مباشرة على مستوى الرؤساء، ودون وسيط وانه «لا يمكن توقع الحلول من غير المعنيين مباشرة بالمشاكل»، اي امين الجميل ومناحيم بيغن. وقد هدد شارون باقتطاع الجنوب اللبناني والحاقه بـ «اسرائيل» عندما اعلن انه ربما اضطر الى سحب قواته الى مسافة ٤٥ كيلو مترا من الحدود الجنوبية للبنان، وتولي هذه القوات وميليشيات سعد حداد امور الجنوب اللبناني والترتيبات الامنية فيه.

ان هذا التهديد ينطوي في الواقع على مسعى «اسرائيل» لتحقيق اهداف عديدة:

اولها: الضغط على السلطة اللبنانية التي أبدى مفاوضها في الفترة الأخيرة بعض التشدد حيال المطالب «الاسرائيلية»، والاستجابة في النهاية لهذه المطالب دون الالتفات الى المواقف التي تتخذها «سورية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بصدد لبنان» كما جاء في حديث شارون مع بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ووالد الرئيس اللبناني، والا كان الثمن فصل الجنوب عن لبنان وعن سلطة الدولة اللبنانية.

والثاني: تخويف المسيحيين اللبنانيين، وقيادات القوى الانعزالية خصوصا، بان «اسرائيل» يمكن ان تتركهم «فريسة» للسوريين والفلسطينيين والوطنيين اللبنانيين، اذا لم يمارسوا ضغطا متزايدا على الرئيس اللبناني لحمله على تلبية الشروط الصهيونية بالكامل. ويعرف شارون بالطبع ان القوى الانعزالية وميليشياتها تمتلك القدرة الكافية لممارسة مثل هذا الضغط. ولقد وجدت تصريحات شارون صدى سريعا لها عند القوى الانعزالية، فالشيخ بيار الجميل حمّل «المسلمين» مسؤولية عدم حل الأزمة اللبنانية وطالبهم بالانضمام اليه في مساعدة الحكم اللبناني على تحقيق الاتفاق مع «اسرائيل».

والهدف الثالث: اعطاء الحكم اللبناني ذريعة جديدة لاستعجال الانسحاب الفلسطيني والسوري من لبنان، وابعاد امر المفاوضات والاتفاقات اللاحقة من التأثير السوري الفلسطيني.

ورابع هذه الاهداف: توتير الأجواء الأمنية في المناطق اللبنانية المحتلة وصب المزيد من الزيت في نار الحرب الأهلية، وسيكون هذا بحد ذاته مصدر ضغط اضافي على الحكم اللبناني يؤدي الى اضعاف موقفه التفاوضي.

الضعف اللبناني يكمن في موقف الحكم

امام هذه اللوحة المتشابكة كيف يبدو الموقف اللبناني الرسمي؟ هنا، وفي هذا المجال، يمكن تسجيل الحقائق التالية:

١ – ان الحكم اللبناني اضعف موقفه منذ البداية، وفي مرحلتين متتاليتين، الأولى عندما وافق على الدخول في مفاوضات مباشرة مع المحتل «الاسرائيلي» قبل اخذ الضمانات بتحقيق الانسحاب «الاسرائيلي» خلال فترة المفاوضات، والثانية عندما وافق على جدول الاعمال المركب الذي تجري على اساسه المفاوضات الآن، وهو جدول يتضمن كل المطالب والشروط «الاسرائيلية» وبعطيها الأولوية على المطلب اللبناني الوحيد المتمثل بالانسحاب الكامل للقوات «الاسرائيلية». ولم يتمسك لبنان الرسمي هنا بموقف الشرعية الدولية الذي يسانده.

٢ – ظل الحكم اللبناني حتى اللحظة يراهن على موقف أميركي منحاز له، رغم ان صورة هذا الموقف واضحة للعيان ولا لبس فيها.. وقد ظل الحكم اللبناني يعيش على وهم، او هكذا يبدو، بانه من مصلحة الادارة الأميركية تحقيق انسحاب «اسرائيلي» سريع لتهيئة الجو المناسب لتنفيذ مشروع الرئيس الأميركي ريغان بصدد مشكلة الشرق الأوسط، هذا المشروع الذي يتضمن بنده الأول اجراء مفاوضات أردنية – اسرائيلية مباشرة. والحكم اللبناني يتجاوز في هذا حقيقة ان بدء العمل بمشروع ريغان يتوقف على نجاح المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، وهذا النجاح لن يتحقق الا بالتوصل الى اتفاق لبناني – اسرائيلي بانهاء حالة الحرب بين الطرفين وتطبيع علاقاتهما وضمان امن «اسرائيل»، وهو ما يعني في الأخير تحقيق المطالب الاسرائيلية نفسها. وقد اثبتت احداث الاسبوعين الماضيين ان هنالك تطابقا كاملا في المواقفين الاسرائيلي والأميركي، فالقد انظر المسؤولون اللبنانيون ان تمارس واشنطن ضغوطا سياسية واقتصادية وتسليمية ضد «اسرائيل» لتلين موقفها من المفاوضات. واستجد الحكم اللبناني في هذا المجال بالنظام المصري ذي الصلات الوثيقة بالادارة الأميركية. لكن لا عودة فيليب حبيب الى الرئيس ولا الرسالة التي حملها حسني مبارك من الرئيس اللبناني الى الرئيس الأميركي، لجم عنهما توجيه ضغط او لوم الى «اسرائيل» بل ان مسؤولي الادارة الأميركية أكدوا انه ليس لدى البيت الأبيض نية في تحقيق التنيات اللبنانية. بل ان السفير الأميركي في «اسرائيل» صموئيل لويس اعلن بوضوح ان بلاده.. ليست لديها اية رغبة في حرمان «اسرائيل» من ثمار انتصارها العسكري في لبنان. واضاف يقول.. «اننا لا نريد ان نثبت للآخرين اننا قادرون على ارغام اسرائيل على الرضوخ او اجبار القادة الاسرائيليين على اتخاذ قرارات اخرى غير التي يرونها الأفضل».

٣ – ان الحكم اللبناني تساهل كثيرا حيال الاجراءات التي اتخذتها «اسرائيل» في لبنان منذ بدء قواتها باجتياح الأراضي اللبنانية حتى الآن، وهي اجراءات كان الهدف منها، ولايزال، تحقيق المطالب والشروط الاسرائيلية على ارض الواقع، بغض النظر عن موقف السلطة اللبنانية منها، وبالتالي جعل انهاء حالة الحرب والتطبيع والعلاقات المتبادلة والترتيبات الأمنية أمرا واقعا لايمكن العدول عنه. واحدث ما جرى في هذا الاطار زيارة شارون الى بيروت الشرقية واجتماعه بقيادات حزب الكتائب و «القوات اللبنانية» وفي المقدمة منهم الشيخ بيار الجميل، وشراء مبنى في بيروت الشرقية ليكون مقرا لمكاتب الاتصال التابعة لوزارة الخارجية الاسرائيلية وللمتحدث العسكري الاسرائيلي، ومساعدة الدولة اللبنانية للقوات الاسرائيلية في تولي شؤون الجنوب اللبناني. ولقد كشف رئيس حركة «أمل» نبيه بري مؤخرا عن ان وزارة الداخلية اللبنانية تقوم بتشجيع روابط القرى التابعة «لـ اسرائيل» في جنوب لبنان، وذلك باعطاء عناصر هذه الروابط صفة حرس بلدي تدفع رواتبهم من اتحاد بلديات الذهراني.. هذا غير التساهل في تطبيق سياسة حرية حركة البضائع والأشخاص التي امتدت تأثيراتها الى قلب العاصمة اللبنانية والى المناطق الشمالية من لبنان، بل ان المعلومات الاسرائيلية اوضحت انه يجري تصدير البضائع الاسرائيلية الى البلدان العربية عبر لبنان وبواسطة تجار لبنانيين.

أوراق مهمة... لكن مهملة

٤ – ان الحكم اللبناني يعزف، وباصرار، عن استعمال العديد من الأوراق التي بوسعه الضغط بها على «اسرائيل» والولايات المتحدة ومجابهة تحدياتها والتصدي الفعال لقوات الاحتلال الاسرائيلي. فالغالبية العظمى من الشعب اللبناني تناهض الاحتلال وتقف ضد المفاوضات في شكلها الحالي، وبامكان الحكم اللبناني، ان أراد، تنظيم حركة مقاومة شعبية واسعة تجبر «اسرائيل» ليس فقط على تخفيض شروطها والاستجابة للمطالب اللبنانية، بل وكذلك سحب قواتها من لبنان دون قيد او شرط فلبنان يمكن ان يتحول، وبسهولة، الى مقبرس حقيقي لا رحمة فيه لقوات الاحتلال، وتشهد على ذلك عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية على رغم محدوديتها.

ما يمكن ان تقويه من موقف الحكم اللبناني كذلك هو تحقيق الوفاق الوطني الذي تعثر مطلب غالبية اللبنانيين، ولا يقف دون انجازه سوى القوى الانعزالية التي ينتمي اليها الرئيس اللبناني، والتي تحمل مشروع هيمنة فاشية فئوية على الوضع اللبناني ولا ترى تناقضا بين هذه الهيمنة الخاصة وبين السيطرة الصهيونية العامة على لبنان، بل هي تستقوي بهذا الاحتلال، مثلما يستقوي الاحتلال بها، كما يقول احد الزعماء الوطنيين اللبنانيين.

والورقة الثالثة التي يمكن للحكم اللبناني اضافتها الى رصيده هي ورقة الوجود العسكري السوري والفلسطيني الشرعي، بل هو يمارس لعبة معاكسة، فما انفك يطالب السوريين والفلسطينيين بالانسحاب من لبنان «لاقناع اسرائيل بسحب قواتها»، وهنا لايتصرف الحكم اللبناني على اساس المصالح الحقيقية للبنان، وانما على اساس تنفيذ الشروط الاسرائيلية التي تريد الانفراد بلبنان الضعيف وتحقيق الهيمنة عليه.

ان كل الدلائل والمعطيات التي افرزتها الجولات الاخيرة للمفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، والتحركات التي جرت في المنطقة وخارجها، تشير بشكل جلي الى انه ليس امام الحكم اللبناني من مخرج حل ما يبدو انه عقدة مستعصية في هذه المفاوضات، الا المضي فيها الى نهايتها والاذعان للمطالب الاسرائيلية والأميركية، أو ادارة الظهر لها وتلبية نداءات الغالبية من اللبنانيين بقطع المفاوضات وتحويل لبنان الى بلد مقاوم، فقاموس السياسة الاسرائيلية والأميركية لا يعرف الحلول الوسط التي يحلم بها الحكم اللبناني.

عدنان حسين

اميركا استثنت جميع الميليشيات الكتائبية من الدعوة للخضوع للسلطة

«واشنطن بوست»:

"القوات اللبنانية" تكبر وتتوسع وحلها غير وارد

دعت ادارة الرئيس الأميركي ريغان مؤخرا جميع من اسمتهم «العناصر المسلحة داخل لبنان للخضوع لسلطة الدولة اللبنانية، لكنها تجنبت الدعوة الى نزع السلاح من الميليشيات الانعزالية.

وقالت وزارة الخارجية الاميركية ان «مستقبل الميليشيات المسيحية موضع يجب ان تدرسه الحكومة اللبنانية بعناية». وجاء ذلك في تعلق للوزارة الاميركية على تقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست» الاسبوع قبل الماضي، أكد على ان ميليشيات حزب الكتاب «القوات اللبنانية» توسع من وجودها في لبنان، وان قادة هذه الميليشيات يرفضون حلها حتى اذا انسحبت جميع الجيوش غير اللبنانية الموجودة في الأراضي اللبنانية.

وكان تقرير الـ «واشنطن بوست» الذي كتبه من بيروت مراسلها «ديفيد اوتواي» قد أوضح ان الميليشيات الكتائبية «تتنامى في الحجم وفي دائرة النشاطات بطريقة اسرع كثيراً من نمو الجيش الوطني الذي تحاول الولايات المتحدة وفرنسا اعادة تجهيزه».

ويقول التقرير ان الرئيس اللبناني امين الجميل غير معني بالسيطرة على هذه الميليشيات التي يقودها اناس مقربون من الرئيس نفسه وبينهم والده بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب «الذي يمول الميليشيات بحوالي ٨٠ في المائة من عناصرها».

واضاف «ان الخوف من تجدد الحرب الأهلية التي اشتعلت جزئيا بسبب التوسع العدواني لهذه القوات والمظهر المتردد للجيش الوطني في اعادة تكليف نفسه، اقنع قادة الميليشيات بأنهم يجب ان يستعدوا للأسوأ بعد رحيل الاسرائيليين والسوريين والفلسطينيين».

ومضى تقرير الواشنطن بوست يقول ان هذه القوات تماسكت بعد الغزو الاسرائيلي للبنان واغتيال بشير الجميل وتولي أمين سلطة الدولة في لبنان، وان قادة هذه الميليشيات الذين كانوا يعلنون بأن حل قواتهم يرتبط بانسحاب الجيوش الاجنبية من لبنان، غيروا الآن من لهجتهم ولم يعد خروج «الغرباء» هو الموعد النهائي لنهاية عمل هذه القوات.

ونقل التقرير عن قادي افرام قائد الميليشيات الانعزالية قوله ان الرئيس اللبناني امين الجميل هو الذي سيقرر ما اذا كان سيستغل هذه الالة العسكرية في المؤسسات الشرعية بعد اكتمال الانسحابات وبعد ان يصبح الجيش اللبناني قادراً على ملء الفراغ وبسط سيطرته على البلاد كلها.

ويشير التقرير الى ان الجيش اللبناني لا يمارس الآن سيطرة فعلية سوى على بيروت الغربية. ويضيف ان قادة الميليشيات الكتائبية يتحدثون عن ميليشياتهم باعتبارها جيشا نظاميا قادراً على ان يلعب دوراً وطنياً، ويصرون على ان من حقه ان يذهب الى اية منطقة في لبنان لملء الفراغ الذي تركه الجيش اللبناني.

وقد زاد عدد افراد الميليشيات – كما يقول التقرير – من ثلاثة الاف الى ستة الاف في العام الماضي، وان ميزانية هذه الميليشيات ارتفعت الى ٧٠٠ مليون ليرة لبنانية يتم جمعها من الرسوم على البضائع الاتية عبر الموانىء غير الشرعية. وذكر التقرير ان لدى الميليشيات من ٥٠ الى ٦٠ دبابة بالاضافة الى اعداد من ناقلات الجنود والمدافع من عيار ١٣٠ او ١٥٠ ملم، وهو ما يجعلها تضاهي الجيش الرسمي في السلاح والقوى النارية وفق ما يقول محللون عسكريون غربيون.

ويقول تقرير الصحيفة الاميركية ان «التوجه لاعادة تأسيس وجود عسكري – لهذه الميليشيات – في جميع القرى التي كان يعيش فيها مسيحيون، قاد الى مذابح دموية في منطقة الشوف».

ويتابع التقرير قائلا أن الميليشيات الكتائبية «تنسق اليوم مع سعد حداد، وقد انشأت ثكنات ومعسكرين للتدريب في جزين في الصيف الماضي، واقامت ثكنة اخرى غرب النبطية. كما بدأت ترسل دوريات تصل الى حدود صور».